كذلك تعاظمت مظاهر التبعية الاقتصادية خلال العقد الماضي بدلا من ان تتقلص. فالعجز في الميزان التجاري مع الخارج ارتفع بمقاييس خارقة، اذ قفز هذا العجز التجاري من ما نسبته ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات ١٩٦٧/ ١٩٧٢، الى ٤٧٪، ثم الى ٥٥٪، خلال السنوات ١٩٧٣/ ١٩٧٥ والسنوات ١٩٧٦/ ١٩٨٠ على التوالي[٦]. وتتجه وتائر العجز في الميزان التجاري للتصاعد بسرعة غير مألوفة، اذ باتت تشكل في عام ١٩٨١ ما نسبته ٧٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي[٧]. وليس في الامر اية غرابة اذا ما عرفنا ان العجز التجاري ارتفع خلال عام واحد بنسبة ٤٨٪ تقريبا، من ٥٤٤,٥ مليون دينار في سنة ١٩٨٠ الى ٨٠٥ ملايين دينار، تقريبا، عام ١٩٨١[٨].

من ناحيـة اخرى، اشار باقي المؤشرات الى تفاقم التبعية للنظام الرأسمالي والامبريالي العالمي؛ فقد ارتفع رصيد الدين الخارجي للدولة غير المسدد من ٢١٨ مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٢[٩]، الى ٣٨٢,٤ مليـون دينـار في نهـايـة ١٩٨٠، ثم الى ٥٢٨,٥ مليون دينار في نهاية ١٩٨١[١٠]، ثم الى ٦٩١ مليون دينار عام ١٩٨٣. اما مستوى الاعتماد على المساعدات المالية والقروض الخارجية في تغطية نفقات الدولة، فبلغ حوالي ٦٠٪ من اجمالي ايرادات الدولة، خلال السنوات ١٩٧٥/ ١٩٨٠[١١].

لقد انعكس هذا النمط من النمو الفوضوي في اطار الحفاظ على روابط التبعية وتعزيزها على اوضاع مختلف الطبقات الكادحة. حتى الفئات الوسطى منها، اذ عرّضها هذا الاندماج الواسع النـطاق في اطار النظام الرأسمالي الامبريالي العالمي، مع قاعدة التبعية البنيوية فيه، الى شتّى اشكال الازمات والاختناقات والاختلالات، سواء منها تلك الناجمة عن فوضى النمو الرأسمالي المحلي ذاته، من غلاء وانخفاض في مستوى الدخول الحقيقية وتفاوت هائل في مستوى الدخول والارباح وبالتالي في القدرة الشرائية لمختلف الطبقات والقطاعات، ومن تنامي حجم النشاطات ذات الطبيعـة الكومبرادورية والطفيلية ذات المربحية السريعة والفاحشة، ومضاربات عقارية ومالية واستثمارات سهلة في قطاع المال والتجارة الكبيرة والبناء والفنادق والخدمات الاخرى. كذلك وقعت اختلالات كبيرة نتيجة لذلك على صعيد توزيع القوى العاملة وحجمها بالنسبة لعموم السكان، اذ اعيـد توزيـع القـوى العـاملة المحلية، جذريا، تحت تأثير التوسع السريع للقطاعات الخدمية والانتاجية الرأسمالية على حساب الريف، الذي هبطت حصته من ٣٥٪ من الحجم الكلي للقوى العاملة في مطلع الستينات الى ١٨٪ في منتصف السبعينات [١٢]، ثم الى حدود تتراوح ما بين ١٣٪ في نهاية السبعينات [١٣]. كما حدث اختلال واسع النطاق على مستوى المحافظات نتيجة تمركز القسم الاكبر من القوى العاملة في محافظة العاصمة، حيث اصبحت محافظة عمان تضم، وفق احصاء ١٩٧٩، ٥٧٪ من السكان العاملين في البلاد [١٤]. وتراكب هذا النمط من اعادة التوزيع للقوى العاملة المحلية مع ظاهرة افدح، وهي تعاظم وتائر هجرة القوى العاملة المحلية الى الخارج، تحت تأثير الضغوط التضخمية وانخفاض الاجور، والاستعاضة عن النقص الناشيء عن هذه الهجـرة الواسعـة النـطاق بأيـد عاملة اجنبيـة رخيصـة الاجور لعبت دورا مشابها لكاسري الاضرابات بالنسبة للعمال المحليين، مما ادى بالتالي الى تخفيض الوزن النسبي للقوى العاملة المحلية، سواء بالنسبة الى عموم السكان او الى عموم القوة البشرية العاملة في البلاد[١٥].

ولد هذا النمط من النمو الرأسمالي السريع في اطار الحفاظ على روابط التبعية، وفي اطار تكريس الهيمنة الطاغية للقطاعات الخدمية، جملة من الازمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة. فقد تعاظم مستوى التفاوت الطبقي والاجتماعي، وبلغ حدودا شديدة التطرف. وتردت مستويات معيشـة طبقـات وفئات اجتماعية باسرها. واشتدت وتائر استغلال قوة العمل المأجور، واتسع